

جنحة تزوير سجلات الشركة أو إثبات وقائع غير صحيحة فييا ٤١ تعاقب المادة ٧١ مف قانكف شركات المساهمة "عاقب المادة ٧١ مف قانكف سكا ٤٢ أرس الما ٤٣" كل مف ذكر في سجلات فييا عمدا "الشركة، كسكا ٤٤ نعالج الجريمة مكضع الدراسة مف خبلا ٤٥ أركانيا (الفرع ألكا ٤٦)، كالعقبة الفرع ألول تفك الجريمة عمى ركنيف : ركف ماد ٤٧ (الغصف ألكا ٤٨)، كآخر معنكا ٤٩ (الغصف الثانى). (الغصن ألول الركن المادى ٥٠ تغيير الحقيقة : السموك إلج ارمى إما بإضافة أك حد ٥١ بياف أك كاقعة مخالفة لمحيقة ٥٢) ماد ٥٣ (د. شرح قانكف العقوبات، دار النيزة العربية، القاهرة، ٥٤ ص ٥٥ كما بعدا. فقد ق لتبرئتهما مف التيامات الم دار أمكاليا كأصكليا : جنح اقتصادية الإسكندرية، جمسة كالمستندات الخاصة بالشركة، إيجابيا ٥٦ مظهر كقائع غير صحيحة في سجلات الشركة، مثل إثبات أك إثبات في حيف أف المجمع ل يكافق عمى نذا البند. (إدانة رئيس مجلس إدارة إحد ٥٧ الشركات ذات المسئولية المحددة، التزكير في سجل حضر الشركاء لمجمعية العمكية الغير عادية لشركة، (شركة ذات مسئولية محددة. كقضى بالتزكير في السجل كذا ٥٨، إدانة متيما غية إضفاء الشرعية عمى اجتماع الجمعية بإثبات بيانات كاذبة، ب جنح اقتصا ٥٩ (القاهرة، ٦٠ القضية رقم ٦١ لسنة ٦٢، كتخصص كقائع نذه الدعكا ٦٣ في أف كالد المجنى عميو كاف مساهما ي الشركة المشار اليها، أنو فكجى بعد ف كذبات الاجتماع ت تحرير عقد بيع الحصا ٦٤ المممكنة لكالده المتكفى لمتيد، كأقر باستبل قيمة الحصا ٦٥. غير منشكر. كقائع نذه الدعكا ٦٦ في تعمد المتيميف (رئيس مجلس الإدارة كالعضك المنتدب) التزكير في محضر مخالفيف ما كرد بالبند ٦٧ كذا ٦٨ جاء بو أف تكقيب جميع الأطرا ٦٩ عمى نذا عد بمثابة إق ارر ص ٧٠ ربح بالمكافقة عمى كافة ما كرد بو مف تعديلت لمنظا. الأساسى لمشركة البند ي بإضافة إلى انيما زكرا في غية إضفاء الشرعية عمى اجتماع السجل التجار ٧١ لمشركة بإثبات بيانات كاذبة ب ع الجمعية العمكية كعرضا الغير عادية المشار اليو، كاثبت عمدا صحة كقائنية قرارات الجمعية بزيادة رأس ما ٧٢ الشركة، كقيا. مراقب الحسابات ع ف عمد بكضع كقيا. رئيس مجلس كما أخفيا الحك الجنائى النياى الصا ٧٣ (إدارة إدانة رئيس الشركة السابق كمستشاره القانكى الراحل في كاقعة مخالفيف بذا ٧٤ نص المادة ٧٥ بأف أثبت عمدا العامة مؤدانا صحة كقائنية قرارات الجمعية بزيادة رأس ما ٧٦ الشركة، كقيا. رئيس بذا ٧٧ عقد مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس ماليا إلى ٥٥٠٠ مبالفا (الشركة. كما قضت حيث أثبت عمدا في كشف حساب العميل . خبلا ٧٨ الحقيقة، بأف قا. المتيد ببيع كمية مف أسيد . قيمتيا. بمكجب تفكيزات غير صحيحة ) (المكاد / كالمادة ٧٩ (التنفيذية) الصكرة الثانية، يتخذ السمكا ٨٠ إلج ارمى مظهر مف ديكف الشركة في كقائع جكرية في سجلات الشركة، مثل إغفا ٨١ إثبات جانبيا دفاتريا التجارية بشكل يقمل مف التزامات الشركة كيزيد مف حقاكيا، كذا ٨٢ إلظيار قضى عمى غير الحقيقة في نذا الشاف، إدانة المتيميف بعد إثبات معامبلت الشركة لدا ٨٣ مصر . بدفاتريا. ثانيا : محل السموك الإجرامى : المحل الماد ٨٤ ليزه الجريمة بك سجلات الشركة، كقصد بيا السجلات كالدفاتر التى تمتز. الشركة بإمساكيا، كية تكفل بياف حقيقة فضبل عف السجلات التى أكجب قانكف سكا ٨٥ أرس الما ٨٦ كالتحتو التنفيذية عمى الشركات العامة جنح اقتصادية القاهرة، جمسة ، ٨٧ القضية رقم ٨٨ لسنة ٨٩، القاهرة. جنح اقتصادية القاهرة - د-، جمسة ، ٩٠ القضية رقم ٩١ لسنة ٩٢، غير منشكر. جمسة ، ٩٣ القضية رقم ٩٤ لسنة ٩٥، فى مجا ٩٦ سكا ٩٧ أرس الما ٩٨ إمساكيا، مثل سجل أكامر العميل، سجل قرارات مجلس إدارة الشركة، المتعمقة بالنشطة التى ت عمى الحاسب الآلى، مكئكباً فقد يككف صدر كقائنية تنظيم التكقيب، memory Flash أك ذاكرة متنقمة، disk Compact إلكتركيا كال ي أك أقراص مدمجة إللكتركى رقم لسنة كذا ٩٩ اعتر ٩٩ بالكتابة إللكتركية، أف سجلات الشركة ليا ح كالتالى طبيعة الجريمة : تدخل الجريمة مكضع الدراسة في طائفة جرائ الخطر، تكتمل أركانيا بمجرد تيديد المصمحة المحمية بالخطر، باعتبار أف التزكير جريمة كقئية. الركن المعنوى التى ال يكفى لقياميا القصد الجنائى العا. بعنصريو العم كالإرادة، بل البد مف تكافرية خاصة تتمثل في نية كرم مف أجمو استعما ٩٩ السجل المذكر فيما ز (كعمى ذل ٩٩)، يتعيف لتحقق جريمة بأنو ي في نذه السجلات، أك يثبت فييا كقائع غير صحيحة، كأف مف شاف نذا التغيير لمحيقة أف يرتب ضراراً بالمصمحة التى يحميها القانكف